الكافر من ركوب بحر لتجارة ومنع من الاقامة في سواحله ومن ايراء المسكونة قوله ولا باذن له اي الكافر سواء كان حربيا ام ذميا اما اذا اراد دخول غير الحجاز فان كان حربيا فلا باذن له الا باخذ شيء من تجارته وان كان ذميا فكذلك كما نقله الشيخان عن البيان انه يشترط عليه مع الجزية شيأ من تجارته يوضاه ويجزم به الماوردي والروياني انتهى شرح البهجة الكبير قوله ولا يدخل حرم مكة وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة اميال ومن طريق العراقي والطايف على سبعة اميال ومن طريق جعرانة على تسعة اميال ومن طريق جدة على عشرة اميال كما قال بعضهم

ولحرم التحديد من ارض طيبة ٥٥ ثلاثة اميال اذا رمت اتقام

وسبعة اميال عراق وطايف ٥٥ وجدة عشر ثم تسع جعرانة

ومن بين سبع وكرر لها اقتدي ٥٥ فلم يعد سبعا كل اذ بنيلة

قوله كونه دينارا فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدل وان جاز الاعتياض بعد العقد بفضة او غيرها قوله مما كسبه على فقير المكاسب لها حالتان احداهما ان يعقد على الاوصاف فتستحب المكاسب عند الاخذ وعند العقد ايضا الثانية ان يعقد على اشخاص فلا يجوز المكاسب عند الاخذ بل عند العقد فقط وبهذا يجمع بين الكلامين رملي قوله فيعقد للمتوسط بدينارين ولغني باربعة وتردد الزركشي في ضابط الغني والمتوسط ويتجه انه كالنفقة بجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة اذ لا مواساة هنا ولا العرف لانه يختلف كما يصرح به باختلاف ضابطها باختلاف الابواب والمعتمد انه كالعاقلة رملي قوله او سفه مثلا لانه

ان اريد

ان اريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي اخر حول من المسمى ايضا لم يكن لاخذ القسط معنى او اخذ القسط من ذلك الباقي ففيه نظر لانه لما التزم بالعقد اكثر منه وهو رشيد لم يسع اسقاط الاكثر نظير الاجرة كما مر انفا ولا يخرج على خلاف في عقدها للسفيه باكثر من دينار خلافا لمن رد به للفرق الواضح بين من هو عند عقد رشيد وبين من هو عنده سفيه فالحاصل ان اخذ القسط بالمعنى الاخير انما يتضح بناء على التخريج المذكور وقد علمت ما فيه انتهى ابن حجر قوله فقسط اي يوخذ وهو في المفلس محمول على ما اذا قسم ماله والا اخر الى تمام السنة وبهذا يجمع بين الكلامين قوله او على المجموع فيقول على الاول اقورنكم على ان علي الغني اربعة دنانير او اكثر وعلى ضيافة عشرة انفس مثلا في كل يوم من الرجال كذا والركبان كذا وما ذكره الشارح مثال للثاني قوله اي الزكوة الا زكوة الفطر فلا تضعيف فيها قوله كما فعل عمر رضي الله عنه بنصارى العرب فانه لما عمر نحن عرب ما تودي ما تودية العجم نحذ منا ما ياخذه بعضكم من بعض يعنون الزكوة فقال عمر رضي الله عنه هذا فرض الله على المسلمين قالوا فخذ منا ما شيئت بهذا الاسم فتراضوا على ان تضعف الزكوة عليهم قوله وفي المعشرات خمسها ان سقيت بلا مونة او عشرها ان سقيت بمونة قوله ولا باخذ قسط بعض نصاب فان قيل اذا كان فيهم من لا زكاة عليه فكيف يقر بلا جزية فاجاب ابن ابي هريرة والاكثرون بان الماخوذ من اهل الاموال يوخذ عنهم وعن غيرهم ولبعضهم ان يلتزم عن نفسه وعن غيره